

مداخلات ومقترحات قيّمة في اجتماع

لمناقشة واقع لعبة الكرة الطائرة

روناهي/ قامشلو ـ بهدف مناقشة واقع لعبة الكرة الطائرة وسبل تطويرها أكثر، عُقد في مقر المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة الكائن بمدينة قامشلو اجتماعاً ضم ممثلين عن المجلس وخبرات اللعبة، والذين قدموا مداخلات ومقترحات قيّمة لتصبح قيد الدراسة من مكتب الألعاب الجماعية في المجلس الرياضي.

وتعتبر لعبة الكرة الطائرة ذات الشعبية الثانية في المنطقة بعد لعبة كرة القدم، وتنتشر بشكل واسع في القرى ورغم معاناة مارسيها وعشاقها والفرق والأندية التي نشطتها بسبب عدم توفر الصالات المناسبة لهذه اللعبة، ولكنهم استطاعوا الحفاظ عليها من الاندثار مثل عدة ألعاب أخرى، وأكثر بطولة شعبية وتلاقى صدأً واسعاً في المشاركة من قبل الفرق هي دورة نوروز للرجال، والتي تقام بشكل سنوي منذ أكثر من ثلاثة عقود ونصف من الزمن، وذلك بإشراف مجموعة من الخبرات الذين مارالوا للحفاظ على استمرارها حتى الآن، وحتى انتقلت التجربة لدورة نوروز لتنظم نسخ منها في إقليم كردستان وفي المهجر.

نقاشات ومقترحات هامة

ويهدف مناقشة واقع لعبة الكرة الطائرة ويطلب من مكتب الألعاب الجماعية في المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة عُقد بمقر المجلس الكائن بمدينة قامشلو اجتماعاً حضره نخبة من خبرات اللعبة في للمقاطعة، وبدأ الاجتماع بالاستماع لمداخلات ومقترحات الحضور من الخبرات والذين بلغ عددهم ١٨ رياضياً، وكانت قيّمة جداً، وركزت بمجملها على افتتاح مراكز تدريبية للعبة في المناطق كافة للفتات العمرية بهدف بناء قاعدة مستقبليّة للعبة، وتكثيف البطولات على مستوى المقاطعة والمدن والبلدات، بجانب إقامة دورات تدريبية وحكيمية، وتنشيط

وإلحاف» الذي لحق به لعامين متتالين من قبل الاتحاد العربي السوري التابع للنظام البائد، وحرمانه من الالتحاق بالنخبة الآسيوية، فلجنة الحكام في الاتحاد السوري منحت كرسي الالتحاق بالنخبة الآسيوية لحكام تابعين لها، بحسب ما أفاد وقتها بمتصريحات صحفية،
علماً المحكم رضوان عثمان قام مؤخرأً بالتحكيم ببطولة كأس روج آفا بالمهجر، حيث قد غادر البلاد قبل سنوات ويعيش حالياً في ألمانيا وهو في إجازة للمنطقة، ولذلك أراد المجلس الرياضي استغلال وجوده بتنظيم هذه الدورة والتي ستكون على مدار ثلاثة أيام كما ذكرنا ستمبدأ اعتباراً من الخميس القادم، وسيكون يوم الجمعة استراحة بسبب وجود مباريات دوري الدرجة الأولى للرجال التحكيم منذ عام ٢٠٠٠، ونال الشفاعة الدولية عام ٢٠١٠، قاد الحكم الدولي الكابتن رضوان العديد من المباريات الدولية، منها بطولة التضامن القادمة على صعيد لعبة كرة القدم إن كانت للذكور أو الإناث، وبهذا الصدد يُخطَب التحجير من العديد من النواحي وخاصةً التحكيم الذي يعد من أهم الركائز لنجاح البطولات والدوريات، وقد لا تفي بالفرص دورة حكيمية لعدة أيام، ولكن تبقى إقامتها أفضل من عمدتها، وخاصةً الحاضر هو دولي وله خبرة كبيرة في

روناهي/ قامشلو – من المقرر أن تبدأ يوم الخميس القادم دورة تنسيب وصقل حكيمية في مقاطعة الجزيرة للذكور والإناث، وذلك في ملعب شهداء ١٢ آذار بقامشلو، والتي تهدف لتحضير للبطولات المقبلة في المقاطعة.

وأعلن المجلس الرياضي أنه ينوي تنظيم دورة حكيم تنسيب وصقل للحكام ومن كلا الجنسين اعتباراً من يوم الخميس للمصاف ٧/٢٠٢٥، وفتح باب التسجيل في مكتب كرة القدم الكائن الأحد للمضي، وسينتهي يوم الأربعاء ١٠/٢٠٢٥، مع نهاية الدوام الرسمي، علماً كان التسجيل في مكتب كرة القدم الكائن في مقر المجلس الرياضي بمدينة قامشلو، الدورة سيحاضر فيها الحكم الدولي السابق رضوان عثمان، والذي ترك التحكيم في سوريا بسبب الفساد الذي كان مستشري



بل على صعيد كل الألعاب، ولكن؛ تركزت مجملها على لعبة كرة القدم اهتمامات المجلس والأندية والفرق الرياضية، ورافق السنوات الماضية فتح العديد من المراكز التدريبية من المجلس الرياضي، ومنها التي لم تتعدّ الإعلان الفيسبوكي على صفحة المجلس الرياضي، ومنها افتتحت لحة وبعدها اندثرت، وأكثرها حظاً كانت أكاديمية الشهيد هيثم كجولكرة القدم والتي افتتحت العام الماضي من قبل المجلس الرياضي، وكانت بالجان.

ولكن هذا العام أصبحت مقابل اشترك لفترة ثلاثة أشهر مقابل مبلغ ٢٠٠ ألف ل.س، علماً بالمراكز التدريبية والأكاديميات التي تكون برعاية من الاتحادات والمجالس الرياضية بتطلب أن تكون بالجان، وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الفئات العمرية، وأن لا تكون متاحة فقط لمن يمتلك أهاليهم المال والقدرة المادية للتسجيل والانتساب، بالمقابل هناك بعض

خطوة لا بد منها

وأهم نقطة نود التعقيب عليها هي قضية فتح مراكز تدريبية للعبة الكرة الطائرة للفتات العمرية في مختلف المدن بالمقاطعة، وهي في غاية الأهمية، وكنتينا عنها كثيراً، وليس على صعيد لعبة الكرة الطائرة فقط.

دورة تحكيمية نوعية لكرة القدم في مقاطعة الجزيرة

مجال التحكيم وفرصة جيدة ومكسب للمنتسبين وللحكام جميعاً، ويوجد نخبة جيدة من الحكام في مقاطعة الجزيرة، ولكن المقاطعة بحاجة للمزيد من الحكام كون العديد منهم يترك التحكيم بعد الاصطدام في مهامهم مع بعض اللاعبين والإداريين والمدربين الذين يعتمدون على الحكام، ولكن لا توجد قوانين رادعة وكافية حتى الآن للتقليل من هذه التجاوزات عليهم، ولذلك ابتعد العديد من الحكام عن هذا المجال.



وعلى الجانب الآخر؛ فتح المجال أمام الفتيات للمشاركة في الدورة خطوة في الطريق الصحيح، علماً لو أن تم تنظيم دورات خاصة بهن ستكون أفضل حالاً ونتيجة من أن يشاركن في دورة مختلطة، وذلك كي يكون التركيز أفضل وخاصةً شهدنا بالماضي

«سهلة البنات» بين الرحيل والوجع المستمر

روناهي/ الرقة ـ في شرق الرقة، حيث الرمال تغطي الذاكرة والحرارة تبتلع ملامح الحياة، يقبع مخيم "سهلة البنات" صرخة صامتة، يحضن ما يقارب 1500 عائلة جاءت من محافظات سورية متعددة، بعد أن مزقتها الحرب وزرعت اليأس في طرقها.



هنا لا تشبه الحياة شكلها الطبيعي، بل تمضي بين الخيم المتهترئة كأنها أشلاء وطن ضائع، وتُنسج أيام أهله من قهجر مضاعف، فهم يعيشون في عزلة، بلا كهرباء، بلا ماء نظيف، بلا خدمات صحية أو تعليمية، وأكثر من ذلك، بلا أمل.

وقبل عامين، ارتفع عدد سكان الخيم إلى أكثر من ثلاثة آلاف عائلة، كانوا يأملون أن يكون البقاء مؤقتاً، لكن بعد سقوط النظام البائد، عاد البعض بينما بقي من تعذرت عليه العودة إما لضعف منزله، أو خشية الانفلات الأمني، أو ضياع المعيل، أو لأسباب عائلية محزنة.

ومعظم سكان الخيم اليوم يعملون في ظروف قاسية للغاية، البعض يجبر على جمع الحديد والبلاستيك من مكبات النفايات، والبعض الآخر يجد رزقه في الورش والمعامل الزراعية داخل الرقة، لكنها أعمال لا تحفظ كرامةً ولا تكفل حياة، بل تزيد من الإتهاك الجسدي والعنوي في ظل وضع لا يرحم،

خيم ضدّ الحياة

والخيمة هنا ليست مأوى بل امتحاناً، مصنوعة من بقايا البلاستيك، لا تحتمل لهيب الصيف ولا برد الشتاء،

لا تصدّ الغبار ولا تردّ الحشرات، الأطفال ينامون على الأرض مباشرة، النساء يطبخن على نار الخشب أو



على بقايا الأقمشة المتهترئة خُت شمس خُترق هي أيضاً، ولا توجد نقطة طبية توفر متطلبات الأهالي، ولا تعليم للأطفال، والماء يأتي أحياناً، لكنه غير كافٍ، الكهرباء منعدمة، والحاجة ماسة حتى لقطعة ثلج، والتي وصل سعرها إلى ٢٥ ألف ليرة سورية، ما يعادل قوت عمل ربّ أسرة.

في الدورة، لآته من الأخطاء الفادحة زج الفتيات في مجال التحكيم كتجربة أولية في بطولة رسمية وخاصةً في ظل التنافس على الألقاب بين الأندية والفرق التي تشارك في الدوريات إن كانت للسيدات أو للرجال والشباب في مقاطعة الجزيرة.

وتابع: «أخرج مع طلوع الشمس،

الدين والحياة

التسامح الديني



محمد القادري

حينما نتكلم عن التسامح الديني، نعني بذلك عدم احتكار الدين لطائفة معينة أو معتقد معين، بحيث يرى اتباع ذلك الدين أنهم الوحيدون الذين يقومون بتمثيل الإله ورسله على الأرض، وضمن المجتمعات البشرية فتسامح الدين يقبل بوجود الأديان الأخرى والمعتقدات دون أن يسهم بسوء أو يحاول إلغاءهم، وفي الإسلام نرى ذلك واضحاً جلياً في سورة الكافرين التي يقول الله سبحانه وتعالى فيها لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: **«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ يَبْغِيكُمْ وِلْيَ بَيْنَ»**. أي أنه يتسامح ويسمح بوجود أديان أخرى إلى جانبه دون المساس بشعائرتهم أو محاولة إرخالهم في دين الإسلام قسراً، وذلك التزاماً بآية الله سبحانه وتعالى التي تقول **«لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي»**، لذا؛ فإننا نرى على امتداد الفكر الإسلامي الصحيح والنهجا المحمدي القويم، إنه لم يفت أحد بإخراج الناس من دينهم وخويلهم إلى الدين الإسلامي بالقوة والإكراه، وقد يكون هناك في تاريخ الدول الإسلامية حالات ليست النموذج والأساس، حيث يرى علماء الإسلام، أن التسامح في وجود الآخرين وقبولهم هو من صلب الدين ومن أساسياته التي لا تتبدل، لأن الله سبحانه وتعالى قد أقام هذه السنة في وجوده وهي سنة الاختلاف في الأديان والمذاهب والطوائف والمعتقدات بقوله تعالى: **«لَوْ بَنَاءَ رَبِّكَ لَأَمَنَ مِن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمَّ جَمِيعًا»**، ولا يزالون مختلفين وفي الآيئة الأخرى، يقول **«وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَشِقُوا الْخَيْرَاتِ»**، وإذا رجعنا إلى السنة النبوية وحياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم نرى كيف كانت أخلاقه في التعامل مع الأديان المعتدات بالإنسانية وقبول وجود العقائد الأخرى جنباً إلى جنب، والتسامح معهم في إقامة شعائرتهم حسبما يرون، لذلك؛ ندعو دائماً إلى التسامح، وتقبل الآخر على ما هو عليه والإنسانية والأخلاق الحميدة، التي وصف الله بها نبيه بقوله **«وَأِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»**.

أبحث في الزبالة عن الحديد لأبيع، وفي الأيام الأخيرة، وصلت درجات الحرارة إلى ٥٢° مئوية، وهو ما لا تختمله أجساد الأطفال وكبار السن.

نعيش هكذا، نحن بشر، بشر يا ناس، نطلب فقط أبسط حقوقنا الإنسانية».

ولفت: «أطفالي يتصبون عرفاً داخل الخيمة، ولا أملك حتى مروحة أو متكررة، وارتفاع الإصابات الجلدية والتهنسية، دون أن تتوفر المساعدات،

وهنا، أمهات يبكين بصمت، وأطفال يخسرون أحلامهم قبل أن تتشكل، الشمس لم تعد مصدر حرارة بل أصبحت قبيلة يومية تنفجر على أجسادهم وأرواحهم، دون أن يسمعون أحد.

أربعة فصول من المشقة والألم

وعلى صندوق بلاستيكي داخل خيمته، يجلس «أحمد جمعة» ٥٧ عاماً، يتصبّب وجهه عرفاً، وقد شقّت الشكل لأن صوتنا يكون قد وصل».

الأطفال والنساء بين نارين

وعلى بعد عدة أمتار من خيمة أحمد جمعة، يقيم، «إسماعيل الخالد»، رجل نحيل الجسم، يبلغ من العمر ٦٠ عاماً، غائر الملامح، يعاني من آثارضربة شمس سابقة، حين سألناه عن النساء والأطفال، تنفس بصعوبة؛

«أنا لا أطلب شيئاً كبيراً، فقط ماء ودواء، أقسم لكم، الأطفال هنا يغمى عليهم كل يوم، أؤكد ذلك، ولا أبلغ أبداً، لا توجد مظلات، ولا مراوح، فقط نرش الماء عليهم كي لا يفقدوا الوعي».

وأكد: «النساء هنا لم يرخن لحظة، أمهات يعملن في المطبخ والنظافة والرعاية، ويطيخن في حرارة تصل لـ٥٠ درجة، ثم يسهرن طوال الليل بسبب الحشرات والمرض، فالنساء هنا يتحملن عبثاً يصفق قدرتهن».

وأكمل الخالد حديثه: «لا توجد حفاضات، لا دواء، لا حتى ضماد بسيط، بعض الأمهات يستخدمن القماش بدلاً من فوط الأطفال، من ويجب على الإعلام أن يبرز هذه المسألة يومياً، حيث يجب أن تتحول هذه القصص إلى تقارير دولية، ومطالبات منظمات حقوقية، ومبادرات مجتمع مدني، لا يمكن ترك أكثر من ١٥٠٠ عائلة خت قصف الشمس بصمت، يشار، إلى أن التقرير هذا ليس نهاية الحديث، بل بدايته، فكل كلمة قيلت هنا هي شحنة ألم وصوت منسبين، ينتظرون من يسمعهم، وإن كتّا اليوم نكتب، فعداً يجب أن نتحرك،

جيش سوريا الوطني... أزمة هوية وعقيدة

الحديث عن إنشاء جيش سورّي وطني جديد أقرب للرومانسيّة السياسيّة، فالإجراءات التي اتخذتها سلطات دمشق فعلياً لا تصبّ في هذا المنحى، بل إنّ مجملّ البيئة السوريّة ينحو إلى أحاديّة اللون في ظلّ أزمة عقيدة وهوية، ما يعيقُ فعلياً إنشاء جيش وطنيٍّ موحّد. إضافة إلى تأثيرات التدخل الخارجي والدور التركيّ الذي يحول دون تطبيق واقعي لاتفاق آذار ودمج الإدارة الذاتيّة بمؤسّساتها المدنيّة والعسكريّة والأمنيّة في جسم الدولة.

رامان آزاد

عناوين وطنيّة وتطبيق طائفيّ

في ٢٠٢٤/١٧/١٤ أعلن عن اتفاق مع بعض قادة المجموعات المسلحة التي شاركت بإسقاط النظام يقضي بحلّها ودمجها تحت مظلة وزارة الدفاع التي تولّى حقيبتها القياديّ في هيئة خير الشام «مرفه أبو قصرة» المعروف باسم «أبو حسن الحمويّ»، وعلى حصر السلاح بيد الدولة، بالتوازي مع الإعلان عن انتهاء الثورة والعمل بعقل الدولة.

في ٢٠٢٥/١٣/٠٢ عقد مؤتمر التصرف في دمشق وحضره مئزموه المجموعات، وبحسب البيان الذي أقره الناطق باسم إدارة العمليات العسكرية، حسين عبد الغني، فقد اتخذ عدّة من الإجراءات وشملت: إلغاء العمل بدستور عام ٢٠١٢، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائيّة، وحلّ مجلس الشعب واللجان المنبثقة منه.

عسكريّاً وأمنيّاً حلّ جيش النظام السابق وإعادة بناء الجيش السوري على أسس وطنيّة، وكذلك حلّ جميع الأجهزة الأمنيّة التابعة للنظام السابق بفرعها وتسمياتها المختلفة. وجميع الميليشيات التي أنشأها، وبدستور عام ٢٠١٢، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائيّة، وحلّ مجلس الشعب واللجان المنبثقة منه.

حلّ حزب البعث العربي الاشتراكيّ (الحزب الحاكم سابقاً)، وأحزاب الجبهة الوطنية التقدميّة، والمؤسّسات والمنظمات التابعة لها، وحظر إعادة تشكيلها بأيّ اسم آخر وإعادة جميع أصولها إلى الدولة السوريّة.

تولّى أحمد الشرع رئاسة البلاد بالمرحلة الانتقاليّة، ويحلّ سوريا في المحافل الدوليّة، وتفويضه بتشكيل مجلس تشريعيّ مؤقت للمرحلة الانتقاليّة، يتولّى مهامه حتى إقرار دستور دائم للبلاد ودخوله حيز التنفيذ، وحلّ جميع المجموعات العسكريّة والأجسام الثوريّة السياسيّة والمدنيّة، ودمجها في مؤسّسات الدولة.

أثّق الشرع أولى خطابهات للشعب السوريّ لشرح بعض التفاصيل المتعلقة بالقرارات المتخذة، وإعلان الأولويات خلال المرحلة الانتقاليّة، فيما يشبه الوعود في خطابات التنصيب.

أوضح الشرع خلال أول خطابهات خطوات تنفيذ أهداف المرحلة الانتقاليّة المتعلقة بالجانب السياسيّ وإدارة البلاد والحوار الوطنيّ، ومن أبرز الخطاوت: تشكيل حكومة انتقاليّة شاملة، تولّي العمل على بناء مؤسّسات سوريا الجديدة حتى مرحلة الانتخابات، والإعلان عن خطة خضيريّة لاختيار مجلس تشريعيّ مصغّر لحلّ الفراغ في المرحلة الانتقاليّة بعد حلّ مجلس الشعب، والإعلان عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطنيّ، وإصدار الإعلان الدستوريّ، ليكون الرفع القانونيّ للمرحلة الانتقاليّة.

رغم الملاحظات على العناوين الذي ذكّرت في خطاب النصر واختزالها، الحالة الوطنيّة، لكن التطبيق أخذ منحى أضيق وانحصر بطبف واحد. فجاء مؤتمر الحوار في ٢٠٢٥/١/٢٥، مخزلاً، وكذلك تشكيل الحكومة في ٢٠٢٥/٣/٣٠، وركّز الألبان على الدستور، كلّ السلطات بيد أحمد الشرع ومنحه مساحة زمنيّة خمس سنوات، ولم يكن الجيش مستثنى من الاختزال بلانقصر على مكون واحد أيضاً، فكانت النتيجة كارثيّة بحدوث أمنيّة في الساحل وجرمانا وضحانيا والسويداء وتفجير نيربسة مار إلياس في دمشق.

٢٠٢٤/١٢/٢٧، كما استخدمه رئيس الوزراء المؤقت محمد البشير خلال الاجتماع الأوّل للحكوميّ الانتقاليّة، وهو ما طرح السؤال حول الجيش والحكومة، ولا يختلف هذا العلم عن الأعلام التي ذرّعها الجماعات الإسلاميّة، مثل طلائين في أفغانستان منذ عام ٢٠٢١، وكانت هذه أولى الرسائل بأنّ الحكومة القائمة تسعى لوضع مؤسّسات الدولة تحت ميموناً إسلاميّة من البداية، وهذا التوجه عزز الشعور بعزل كلّ مختلف وهو أول بوادر التهميش، ويزبح مشاعر الاطمئنان والاستقرار.

القضية لا تتعلق بخلاف مع أيّ توجّه دينيّ، فالعقائد كلها يجب أن تكون مصانة قانونياً، ولكن المسألة تتعلق بأيدولوجيا سياسيّة ذات مضمون طائفيّ وحتى مناطقيّ، والجيش أكثر المؤسّسات حساسيّة جّاه مختلف أنواع التلون، ويفترض أن يكون مؤسّسة وطنيّة جامعيّة، أمّا الخطاب البنيّتيّ ومختلف أنواع الخطاب الثقافيّ فلها منابرها الخاصّة ووسائل الإعلام متاحة لها.

ورغم أنّ الإعلان يتضمن إنشاء جيش «وطني» يمثلّ كلّ السوريين لكن الواقع الفعليّ يشير إلى هيكلية غير متجانسة، إذ يسيطر الشعب العربيّ السنيّ فقط على صفوف الجيش الجديد، ولا يُسمح وبعبارة أخرى لا محفرات لانضمام عناصر من شعوب أخرى إليه.

المشهد العام الحالي بعيد عن المأمول وعمّا أعلن رسميّاً فاللباس العسكريّ غير موحّد مع ظاهرة إطلاق الشعار والحلّى وسط ونقص بالانضباط وعدم وضوح التراتبيّة العسكريّة والامتثال للأوامر العسكريّة، وظهر ذلك بوضوح في أسلوب التعامل مع الأحداث



التي وقعت الساحل وفي جرمانا وضحانيا والسويداء وكانت ما تسمى بفرقة العشاريّ، خرجوا عن أيّ تصور للجيش النظاميّة، وتأكّيدا على فوضى السلاح.

المصروف بالعقيدة العسكريّة ليس دروساً نظريّة أو أيّ شكل للأدب، بل هو أسلوب تفكير يضبط استخدام السلاح ويعي آته لحماية الأهالي، ويحصر استخدامه لأهداف وطنيّة ويحدد العدو، بل إنّ شرعيّة الجيش السوريّ بسقطت وتمّ تداول مصطلح «قوات النظام» عندما جعلّ السلاح إلى صور الناس المدنيّين، وبذلك فشل في اختيار الوطنيّة.

المفارقة صارخة، فالعناصر يتلقون تدريباً عمادتيّاً وفق فقه الجهاد، وقوانين، وليس الدروس المعتددة في الجيوش الوطنيّة النظاميّة في الأساليب القتاليّة والتكنيك العسكريّ وظروف العارك، والسؤال الذي يطرح نفسه إذا كان الهدف هو محاربة إرهاب «عاشيّ»، فكيف سيقتال عنصرٌ جهاديّ جهاديّاً آخر متمسكاً بالعقيدة ذاته؟

ثمة حدّ يتعلّق بهوية الجيش السوريّ الجديد.

ويشكل مصدر قلق كبير وهو نتاج أزمة حقيقيّة بالهوية الوطنيّة السوريّة الجامعة.

التي توّجت السوريين وكان لافتاً مشهدٌ رفع العلم الأسود والأبيض الذي كُتبت عليه الشهادة، وظهر بوضوح في استعراض عسكريّ لعناصر «كتيبة خالد» التابعة لهيئة خير الشام في مدينة دمشق في

العسكريّة إلى التعرف على بيئات وثقافات مناطق سوريّة أخرى فيتعرّض لديهم الشعورُ الوطنيّ.

يُعدّ التجنيد الإلزاميّ قناة مهمة لرفد الجيش السوريّ بأعداء كبيرة من العناصر، ويبدو أنّ سلطات دمشق تنطلق لتشكيل قوة عسكريّة قوامها فقط العناصر الموالين لها.

وتعتقد أنّ من ينضم طواعيّة إلى الجيش بعد عهد الأسد سيُكون أكثر شرعيّة وولاة الدولة تحت ميموناً إسلاميّة من البداية، وهذا التوجه عزز الشعور بعزل كلّ مختلف وهو أول بوادر التهميش، ويزبح مشاعر الاطمئنان والاستقرار.

الفصائيّة المحليّة والارتزاق

برزت معظم المجموعات في بيئاتٍ محليّةٍ خلال ظروف الأزمة السوريّة، وغلب عليها التوصيفُ المناطقيّ وكانت مرتبطة للدول الداعمة والممولة، وأصبحت أدوات مباشرة لتدخل هذه الدول بالشأن السوريّ، وحوّل الصراع في سوريا إلى نموذج حرب الوكالة، وفي سياق سيطرتها على المناطق مارست هذه المجموعات سلوكيات التصنيق على الأهالي وفرضت أشكالاً من الضرائب (الخوة) عليهم بذريعة دعم الثورة.

لم يقتصر دور تركيا على دعم مجموعات مسلحة موجودة على الأرض، بل أشرفت استخباراتها على إنشاء مجموعتي مرتزقة مطلع عام ٢٠١١ وهما سليمان شاه (العشرات) والحمرات. وفي ٢٠١٤/٨/٢٠١١ شاركت عدة مجموعات في احتلال جرابلس خلال ساعات معدودة، ولم تشهد المدينة أيّ اشتباكات، رغم أنّها كانت تعج مرتزقة «عاشيّ»

في ٢٠١٧/١٢/٣٠ أعلن في تركيا عن تشكيل ما سُمّي الجيش الوطنيّ، من المجموعات العاملة بريف حلب الشمالي، ولم يكن الهدف توحيدها، بل جاء ذلك في سياق التحضير لنشْن العدوان على غفرين واحتلالها،وفي ٢٠١٨/٣/٢٠١٨،احتلال المنطقة، وجرى تقسيمها لقطاعات على المجموعات، وحوّل كلّ قطاع إلى إمارة منفصلة ارتكبت فيها مختلف أنواع الانتهاكات وفرضت الضرائب، وتمّ الاستيلاء على الأملاك الخاصّة.

ولكّل مجموعة وحدة أمنيّة خاصة وسجون يزرّح فيها الأهالي بتهم مفبركة للتصنيق عليهم وابتزازهم بطلب الفديات، وبداية آب ٢٠١٩، وقيقل العدوان على سري كانيه وكري سبي (تل أبيض) أعادت أنقرة تشكيل ما سمته «الجيش الوطنيّ» بمشاركة مجموعات في إدلب.

وأصدرت إدارة بربر قانون اجنثاا البعث وحلّ المؤسّسات بهدف تصفية الجو السياسيّ والاجتماعيّ ليصعد أحزاب وحرركات سياسيّة جاءت مع دخول القوات الأمريكيّة إلى العراق، قيّدت عمليات تصفية الحوصم بطرق مختلفة منها الاختيال والاعتقالات والحظر من الوظائف، وكان من المفترض أن تنظر جهات قضائيّة في هذه المسائل لتحقيق العدالة الانتقاليّة، وبالوقت نفسه أوجت البيئة لبروز ديناميكيات طائفيّة مغلفة، وبنات الميليشيات الشيعيّة تعمّل مستقلة خارج الهيكل العسكريّ الرسميّ، ما عمّق تقسّم العراقيّين، وبالجمل جعلت قرارات بربر العراق ميداناً مفتوحاً لتفرد إيران ونشاط القاعدة وولاة «عاشيّ»

لعله من الإيجابيّ صدور قرار بإبهاه التجنيد الإلزاميّ، وإنشاء جيش من أكثرين، ولكنه بالوقت نفسه ألقى سمة النوع في الجيش القادم، فالجنيد الإلزاميّ كان يرفد القوات المسلحة بعناصر من مختلف المناطق السوريّة، وكانت خدمة العلم محطةً مفضليّة في تاريخ الأفراد، بكتسبون خلالها كثيراً من المعرفة التي تتجاوز المسائل

٢٠٢٥/٣/١٠، وتضع شروطاً تناقضُ طبيعة هذه القوات وأهدافها.

المسلون الأجانب

أثار دخول العناصر الأجنبيّة، من الإغيور (التركستانيّ)، ضمن تشكيلات الجيش الجديد، تساؤلات حول مدى سيطرة سلطات دمشق على هذه العملية، وأيضاً حول إعادة تشكيل الهوية الوطنيّة للجيش، إذ لا يجوز التفرغ بنقص العناصر البشريّة، وبدا واضحاً أنّ الحكومة الانتقاليّة بصدد استيعاب المسلحين الأجانب، ففي ٢٠٢٤/١٢/٣٠، كشف تقرير لوكالة «رويترز» عن منح رتب عسكريّة عالية لمسلحين أجانب من الأردن وتركيا وتركستان من إقليم شينجيانغ الصينيّ ويعينهم في مناصب متقدمة، كما تمّ تداول منح الجنسية لنحو ٣٥٠٠ عنصرأجنبيّ.

تشكّل قضية المسلحين الأجانب في سوريا الجديدة مشكلةً حدّيّة، فقبل استبعاد كثير من السوريين، وبخاصة أكثر من سبعة آلاف ضابط سورّي منسّق، ولا تتوفر إحصائيّة دقيقة بعدد المسلحين الأجانب، شكّل بعضهم مجموعات مستقلة كالحزب الإسلاميّ التركستانيّ والقوقاز، والطاجيك، والألبان، والشيشان الأوزبك، الأتراك، السنة الإيرانيين، وآخرين من جنسيات عربيّة مختلفة، وتبقى مشكلة هذه المجموعات قائمة ولو حلّت نفسها وسلّمت السلاح الذي بحوزتها، فالسألة تتعلق بالدنيّة العقائديّة وعدم ارتباطها بالوطنيّة السوريّة وإثما بالفكر «الجهاديّ» العابر للحدود، وتبني مفهوم الأمة وليس الوطن.

+

شروط وأزمة تسليح

لا تتوفر حتى اليوم الشروط الأساسيّة المطلوبة في جيش وطنيّ نظاميّ والتي تشمل جوانب تتعلق بالهيكل التنظيميّ، والتدريب، والالتزام بالقوانين العسكريّة، والولاء للوطن، وأهم الشروط: التدريب بالقوانين والقواعد العسكريّة، والولاء للوطن والاحترافيّة، والنزاهة والقيم الأخلاقيّة، والحرص للسلطة المدنيّة، واليقظة البدنيّة والطبيّة، والكفاءة العلميّة بحسب الحاجة، والحياديّة الحزبيّة والطائفيّة.

وتشير التصريحات الرسميّة إلى أنّ الخطة تهدف لتشكيل جيش قوامه ٣٠٠ ألف مقاتل، على مرحلتين الأولى تستهدف نحو ٨٠ ألف مقاتل، والمشكلة تكمن بالنقص الحاد بالمعدات العسكريّة، بعدما استهدفت الغارات الإسرائيليّة معظم المنشآت العسكريّة الاستراتيجيّة، بل فيها القواعد الجويّة ومنظومات الدفاع الجويّ والمدرعات.

يبقى مسألة تسليح الجيش الجديد غامضة، ولم تعلن الحكومة الانتقاليّة أيّ صفات اقتصادية لتعزيز قدرتها على المنافسة، حيث تتأكل كل منهما، لاإنقاذ الدين مطية لتحقيق أجدتها،ما وتوسع مشروعاتهما الاحتلالي، بالتعمد بين شعوب المنطقة، وإبراز دورهما كمخلص لتلك الشعوب.

تركيا استطاعت استغلال ما سُمّي «الربيع العربي» وحققت الكثير من أجدناتها، وصدرت الحور السني، بالتقرب من الإخوان المسلمين، ونافستهما من إيمان، ولكن بأسلوبٍ آخر، وباستخدام الدين، وقيادة ما سمي «محور المقاومة والمناعة»، لإضفاء شرعيّة بتمدها بالدول العربيّة والمنطقة، واستخدمت في

مشروع الإدارة الذاتية. في شمال وشرق سوريا، حقق مكاسب لا يمكن حصرها، وفي جميع المجالات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبناء البنى التحتية، وغيرها الكثير، ومن هنا وللتخلص من سوريا، أكثر تشددا، من مرحلة جديد في سوريا، أكثر تشددا، من مرحلة النظام البعثي السابق، وأيضاً إيجاد الحلول للمعضلة السورية بشكل نهائي.

فإن المشروع الديمقراطي للإدارة الذاتية يمكن التأسيس عليه، ليكون مشروع الخلاص لسوريا وشعبها.

الضابية وتداخل العوامل الداخلية والخارجية

في السياق أجرت صحيفتنا لقاءً مع الكاتب والمحلل السياسي حسين عمص، كما تمّ تداول منح الجنسية لنحو ٣٥٠٠ عنصرأجنبيّ.

تشكّل قضية المسلحين الأجانب في سوريا الجديدة مشكلةً حدّيّة، فقبل استبعاد كثير من السوريين، وبخاصة أكثر من سبعة آلاف ضابط سورّي منسّق، ولا تتوفر إحصائيّة دقيقة بعدد المسلحين الأجانب، شكّل بعضهم مجموعات مستقلة كالحزب الإسلاميّ التركستانيّ والقوقاز، والطاجيك، والألبان، والشيشان الأوزبك، الأتراك، السنة الإيرانيين، وآخرين من جنسيات عربيّة مختلفة، وتبقى مشكلة هذه المجموعات قائمة ولو حلّت نفسها وسلّمت السلاح الذي بحوزتها، فالسألة تتعلق بالدنيّة العقائديّة وعدم ارتباطها بالوطنيّة السوريّة وإثما بالفكر «الجهاديّ» العابر للحدود، وتبني مفهوم الأمة وليس الوطن.

وأكد: «الأشهر الثمانية الأخيرة، كشفت دكتاتورية دينية عائلية جديدة، استولت على مؤسّسات الدولة، مستمدة شرعيّتها من دعم خارجي تغاضى قواه عن جرائمها، هذه الدكتاتورية، لا تنتمي



إلى العصر الحديث، بل تغرف من ماضٍ دموي، وتُدار بعقلية الشيخ والمزرعة، لا بعقلية المؤسّسات والدولة المدنيّة».

«هذه السلطة فرضت منظومة قيم وسلوكيات، تتعارض حتى مع الإرث العشائريّ التقليدي، ما ينذر بصدام وشيك بينها وبين العشائريّ، ومن هنا أخطر من أن سوريا تتجه تدريجيّاً نحو نموذج «الصومال»، حيث تتآكل الدولة، وتفكك المجتمع، وتسود فوضى مضعنة بشعارات دينية وعقائدية، وأن أي أمل باستقرار قريب يبدو بعيد المنال في ظل هذه الديناميكيات».

وحول رؤيته عن مستقبل سوريا، إن «التكهن بمسار البلاد أمر صعب، في ظل سلطة تبنّي العنف منهجاً وتفرض عقيدتها بالإكراه، هذه السلطة لا تقبل بالتونق، وتفتقر إلى أدوات الحوار أو بشعارات دينية وعقائدية، ما يجعل سوريا مرشحة لمزيد من التفكك، وستحاول كل طائفة أو شعب الدفاع عن وجوده بالسلاح، في ظل غياب أي أفق تفاوضي حقيقي».

وأشار، إلى أن السيناريو الأقرب لمستقبل سوريا، «إن بقيت الأمور على ما عليه الآن، وفيما يتعلق بدور المجتمع السوري،



رفيق إبراهيم

إيران وتركيا دولتان كبيرتان لهما دور في المنطقة، وهناك تنافس بينهما على النفوذ السياسي، والاقتصادي، لذا يسعيان لتعميم أيدولوجيتهما، لتوسيع نفوذهما السياسي، وتقوية اقتصادها لتعزيز قدرتها على المنافسة، حيث تتأكل كل منهما، لاإنقاذ الدين مطية لتحقيق أجدتها،ما وتوسع مشروعاتهما الاحتلالي، بالتعمد بين شعوب المنطقة، وإبراز دورهما كمخلص لتلك الشعوب.

تركيا استطاعت استغلال ما سُمّي «الربيع العربي» وحققت الكثير من أجدناتها، وصدرت الحور السني، بالتقرب من الإخوان المسلمين، ونافستهما من إيمان، ولكن بأسلوبٍ آخر، وباستخدام الدين، وقيادة ما سمي «محور المقاومة والمناعة»، لإضفاء شرعيّة بتمدها بالدول العربيّة والمنطقة، واستخدمت في

ستتجه سوريا إلى الفوضى، ما لم يتم التوصل إلى صيغة حكم جديدة تضمن حصرها، وتكرس التعددية، إن استمرار الوضع الحالي قد يؤدي إلى تقسيم فعلي للبلاد، ليس نتيجة تخطيط منظم، بل لطبيعية للصراعات المتصاعدة».

دعائم الإدارة الذاتية الحرة والديمقراطية

وعن الأوضاع في شمال وشرق سوريا، قال عمر: «مشروع الإدارة الذاتية يواجه الخطر نظراً لرفض السلطة المركزيّة في دمشق أي تفاهم وطني شامل، وسعيها لإفشال أي نموذج ديمقراطي يخرج عن وصايتها، هناك تناقض جذري بين مشروع الإدارة الذاتية، القائم على أخوة الشعوب والحرية والعدالة الاجتماعية، ومشروع الحكومة الانتقاليّة، الذي يكرس اللون الواحد، والدين الواحد، واللغة الواحدة، ما يجعل التفاهم بينهما شبه مستحيل».

وبين: «الحكومة الانتقاليّة في دمشق اليوم، قد تلجأ إلى أدوات متعددة لتقويض هذا المشروع، بما في ذلك خربك بعض العشائريّ، واقفعال أزمات أمنيّة، أو طلب دعم خارجي لضرب الإدارة الذاتية، ورغم ذلك، دعم بعض القوى الدوليّة، مثل فرنسا والولايات المتحدة، للإدارة الذاتية، يمنحها هامشاً من الأمان، خاصة إذا تمّ توثيق الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الحاكمة ضد مختلف الشعوب في سوريا».

وفيما يتعلق بدور المجتمع السوري، وإشراكه في الحلول، حدّث: «تأسّف، عن استمرار تغييب المجتمع السوري، حيث تتحكم به بنى قبليّة وعشائريّة، مختلفة، تستغل الأفراد وتدفّعهم نحو الحروب، لتحقيق مصالح شخصية أو سلطوية، وزعماء تلك العشائريّ انتهازيون، يجزون مجتمعاتهم، إلى الموت من أجل مصالحهم، ما يضعف التلاحم المجتمعي الذاتي، يعكس فشل التخوين والعزل، ويمزج إمكانية إنفاذ سوريا من خلال تعبئة المجتمع الدولي بشكل منصف، وإعادة تنظيم السوريين على أساس مشترك، يتمثل في الحرية والكرامة للجميع دون تمييز، ومن هنا ندعو إلى توحيد الجهود ودعم مشروع ديمقراطي، يضمن حقوق السوريين، ومن هنا يظهر مشروع الحلول، التي يمكن تعميمه على الأراضي السوريّة عامّة».



الساحل، وكنيسة مار إلياس، والسويداء، دفعت العديد من السوريين إلى إعادة تقييم مواقفهم، «المواطنون العاديون، خاصة أولئك الذين عانوا من الاستبداد، بدأوا يدركون قيمة نموذج الإدارة الذاتية القائم على التعددية والمساواة».

واختتم، الكاتب والمحلل السياسي حسين عمر: إن «القبول المتصاعد لمشروع الإدارة الذاتية، يعكس فشل التخوين والعزل، ويمزج إمكانية إنفاذ سوريا من خلال تعبئة المجتمع الدولي بشكل منصف، وإعادة تنظيم السوريين على أساس مشترك، يتمثل في الحرية والكرامة للجميع دون تمييز، ومن هنا ندعو إلى توحيد الجهود ودعم مشروع ديمقراطي، يضمن حقوق السوريين، ومن هنا يظهر مشروع الحلول، التي يمكن تعميمه على الأراضي السوريّة عامّة».

توسع تركيا في المنطقة والتغافل الدولي

على نظام الحكم لديهم، ومهما كانت الحسائر.

فتبدو المهمة العاجلة لإيران في واقعها المنحدر هي الحفاظ على النظام بأيّ وسيلة، والعودة إلى الأضل، أي رفع الراية القوميّة، التي باتت أقوى من الدين والأيدولوجيا الإسلاميّة، التي كانت في الأصل مجرد أداة أيدولوجية عابرة للحدود.

وفي الخلاصة، نستنتج، إن تركيا وإيران، لديهما مشروعان مختلفان لأيدولوجيا، وكل لهما طريقته الخاصة في تنفيذته للحصول على أطماعهما التاريخيّة في المنطقة، وخاصة بسوريا والعراق، ولكن،

عقب سيطرة هيئة خير الشام على سوريا، والضربات الإسرائيليّة الموجهة التي تلقفتها حماس بفلسطين، وحزب سردي تقارير بأن الاستثمارات الإيرانيّة في سوريا، تجازت ١٠٠ مليار دولار، وهذا ما يقودنا، إلى أن سوريا والعراق، كانتا دولتين مسيرتين من حكام إيران، الذين عملوا على صرف المليارات الصوّارات، كي لا تظالمهم أتون الحروب والصراعات في المنطقة.

وفي سوريا، بعهد النظام السابق، بلغت الاستثمارات الإيرانيّة نحو ١٠ مليار دولار، وقد تكون هذه الأرقام غير صحيحة، حيث سرت تقارير بأن الاستثمارات الإيرانيّة في سوريا، تجازت ١٠٠ مليار دولار، وهذا ما يقودنا، إلى أن سوريا والعراق، كانتا دولتين مسيرتين من حكام إيران، الذين عملوا على صرف المليارات الصوّارات، كي لا تظالمهم أتون الحروب والصراعات في المنطقة.

ولكن، «ما كل ما يتمنى المرء يدركه، جرى بضائعها، وأيضاً استغلنهما سياسياً، ما سمي محور المقاومة والمناعة، انهار بلحمة نصر، ومشروع الهلال الشيعي قد عرق، وانهارت أذرع العسكرية وحلفاؤه في لبنان وسوريا، في نهاية العام ٢٠٢٤،

حسين عمر: مشروع الإدارة الذاتية خلاص لسوريا وشعبها

الحسكة، محمد حمود ـ حذر الكاتب والمحلل السياسي حسين عمر، من تشكل دكتاتورية دينية في سوريا، تؤدي إلى تفكك المجتمع، داعياً إلى تكاتف المجتمع خلف المشروع الديمقراطي لشمال وشرق سوريا، وضرورة تعميمه على المناطق السورية كافة، مشيراً إلى أن الشعب السوري كافة يفضل نموذج الإدارة الذاتية.



الساحل، وكنيسة مار إلياس، والسويداء، دفعت العديد من السوريين إلى إعادة تقييم مواقفهم، «المواطنون العاديون، خاصة أولئك الذين عانوا من الاستبداد، بدأوا يدركون قيمة نموذج الإدارة الذاتية القائم على التعددية والمساواة».

واختتم، الكاتب والمحلل السياسي حسين عمر: إن «القبول المتصاعد لمشروع الإدارة الذاتية، يعكس فشل التخوين والعزل، ويمزج إمكانية إنفاذ سوريا من خلال تعبئة المجتمع الدولي بشكل منصف، وإعادة تنظيم السوريين على أساس مشترك، يتمثل في الحرية والكرامة للجميع دون تمييز، ومن هنا ندعو إلى توحيد الجهود ودعم مشروع ديمقراطي، يضمن حقوق السوريين، ومن هنا يظهر مشروع الحلول، التي يمكن تعميمه على الأراضي السوريّة عامّة».

